مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

# الهجرة الداخلية و تأثيراتها على توزيع الخدمات في إطار التخطيط الاقليمي المستدام

**الباحثة قطر الندى نعمه كاظم الغالبي**
**جامعة الكوفة/ رئاسة الجامعة/ العراق**
**mailto:qateralnadan.alghalibi@uokufa.edu.iq**

**المستخلص**

يُعتبر التخطيط الإقليمي المستدام أداة أساسية لتحقيق تنمية متوازنة، حيث يعزز من تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية ويخفف من الفجوة التنموية بين المدن والمناطق الأقل تطوراً، الناتجة من تأثيرات الهجرة الداخلية على توزيع الخدمات في المناطق الحضرية والريفية، اذ تبرز أهمية التخطيط الإقليمي المستدام في مواجهة التحديات الناجمة عن هذه التحركات السكانية. حيث أن الهجرة من الريف إلى المدينة تؤدي إلى زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات في المناطق الحضرية، مما يستدعي تطبيق سياسات تخطيط إقليمي مستدام تهدف إلى توزيع الخدمات بشكل متوازن بين الحضر والريف. كذلك ضرورة تعزيز التنسيق بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني لتطوير استراتيجيات تُركز على توفير خدمات أساسية بشكل عادل ومستدام، مع مراعاة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

**Abstract:**

Sustainable regional planning is regarded as a fundamental tool for achieving balanced development, as it enhances the quality of life in rural areas and mitigates the developmental gap between cities and less developed regions. This gap largely stems from the impacts of internal migration on the distribution of services across urban and rural areas. The significance of sustainable regional planning thus emerges as a response to the challenges posed by such population movements. Rural-to-urban migration increases pressure on infrastructure and services in urban centers, necessitating the implementation of sustainable regional planning policies aimed at ensuring equitable service distribution between urban and rural communities. Furthermore, it is essential to strengthen coordination between local governments and civil society in order to develop strategies that emphasize the fair and sustainable provision of essential services, while also considering environmental, economic, and social dimensions.

## مقدمة

ان الهجرة الداخلية من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على توزيع الخدمات في المناطق الحضرية والريفية، فهي أحد التحديات الأساسية التي تواجه الدول في عصرنا الحالي. فأن الدول تشهد العديد من التحركات السكانية المستمرة بين المناطق الريفية والحضرية، لذا يتجهون الأفراد إلى المدن بحثًا عن فرص للعمل افضل. وتُسهم هذه الظاهرة في تكريس التفاوتات التنموية بين المناطق، مما يؤدي إلى

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات في المناطق الحضرية، في حين تُعاني المناطق الريفية من ضعف في الخدمات الأساسية. لذلك أصبح التخطيط الإقليمي المستدام أحد الأدوات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات، فهو يعد وسيلة فاعلة لتحقيق تنمية متوازنة تضمن توزيع الموارد والخدمات بشكل عادل بين الحضر والريف. فهو يركز على استجابة فعّالة للتحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية والتقليص من الفجوة التنموية بين الأقاليم. كما يعزز هذا النوع من التخطيط العدالة الاجتماعية من خلال توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق التوازن في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.

**مشكلة البحث**

ان للهجرة الداخلية تأثيرات شديدة على توزيع الخدمات في المناطق الحضرية والريفية، حيث تسبب الهجرة من الريف إلى المدن زيادة الضغط على البنية التحتية والخدمات في الحضر، بينما تُعاني المناطق الريفية من نقص في السكان والخدمات.

**فرضية البحث**

أن التخطيط الإقليمي المستدام يمكن أن يساهم في تقليص الآثار السلبية للهجرة الداخلية من خلال تحسين توزيع الخدمات بشكل فاعل بين المناطق الحضرية والريفية، وتحقيق التوازن في التنمية المستدامة.

**هدف البحث**

تحسين واقع الخدمات المقدمة للمناطق الريفية والحضرية وتقليل الفجوة بينهما، مع التركيز على دور التخطيط الإقليمي المستدام في التخفيف من الآثار السلبية لهذه التحركات السكانية.

**أهمية البحث**

يكتسب البحث أهمية من خلال فهم تأثيرات الهجرة الداخلية على الخدمات الحضرية والريفية، وتقديم استراتيجيات تخطيط إقليمي مستدام لتحسين توزيع الموارد وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين الأقاليم.

**الدراسات السابقة**

١- **"دراسة أبو سالم، احمد اسماعيل محمود، الهجرة الداخلية بين الاقاليم التخطيطية المختلفة في مصر و علاقتها بالتنمية، مجلة أليكس للعلوم الزراعية(العربية)،المجلد ٦٤(٥)،٢٠١٩".**

تركز الدراسة على تحليل أنماط الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية في مصر عام ٢٠٠٦، وتحديد الأقاليم الجاذبة والطاردة للسكان، مع اختبار العلاقة بين صافي الهجرة ومستوى التنمية باستخدام اختبار T لقياس الفروق في أحد عشر مؤشرًا للتنمية البشرية. أظهرت النتائج أن إقليم القاهرة كان الأكثر جذبًا، يليه إقليما قناة السويس والإسكندرية، بينما كانت أقاليم الدلتا وجنوب وشمال الصعيد وأسيوط الأكثر طردًا. كما بيّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الأقاليم الجاذبة والطاردة في مؤشرات التنمية. واختتمت الدراسة بتوصيات لمعالجة الهجرة العشوائية في إطار التنمية الشاملة.وان اهم ماتوصلت اليه الدراسة:

- تقليص الفجوة التنموية بين الأقاليم الجاذبة والطاردة للهجرة بين الريف والحضر من خلال تنفيذ الاستراتيجية وتحسين الخدمات الأساسية في الريف والمدن الصغيرة لتقليل دوافع الهجرة .
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الطاردة، و دعم الصناعات الصغيرة.
- زيادة وتحسين فرص العمل من خلال توفير أساليب زراعية حديثة ومواجهة التعدي على الأراضي الزراعية ودعم الجمعيات الزراعية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

- دعم المشاريع في الصعيد مثل استصلاح الأراضي وإنشاء المدن الصناعية و الزراعية لتوطين التنمية.

٢- **"دراسة خلف،م.خ.،محمد،و.ن.،فضيل،ر.ع.،الهجرة الحضرية الداخلية باتجاه حي الرافدين في البصرة.مجلة مداد الاداب،المؤتمر الخاص بالجغرافية".**

تناولت الدراسة تحليل دوافع الهجرة الحضرية الداخلية نحو حي الرافدين في مدينة البصرة، مع التركيز على العوامل الجغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية للمهاجرين. وقد أظهرت النتائج أن من أبرز دوافع الهجرة كان انخفاض الدخل، والذي شكل دافعًا رئيسيًا لتحرك السكان نحو مناطق أخرى، تلاه تأثير الإيجار كعامل اضطراري. كما تبين أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية كان لها دور كبير في تشكيل اتجاهات الهجرة، إلى جانب أهمية القرب من مكان العمل والتسوق كدوافع إضافية. من جهة أخرى، أظهرت النتائج أن غالبية سكان حي الرافدين يمتلكون مساكنهم، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الدخل، كما ان توفر الخدمات العامة يلعب دورًا في جذب الأفراد للانتقال إلى هذا الحي. ان اهم ماتوصلت اليه الدراسة:

- الإيجار كان من العوامل الاضطرارية المؤثرة في الهجرة.
- الأسر المقيمة في الحي تسعى لتحسين مستوى معيشتها.
- العوامل الاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الهجرة الحضرية.
- القرب من مكان العمل والتسوق كان دافعًا قويًا لبعض الأسر.
- أغلب سكان حي الرافدين يمتلكون مساكنهم، مما يعكس مستوى دخل مرتفع.
- توفر الخدمات العامة كان من العوامل الجاذبة للسكان للانتقال إلى الحي.

**المبحث الاول: مفهوم الهجرة وانوعها واسبابها وتأثيراتها**

**أولا: الهجرة**

العديد من الأشخاص يختارون مغادرة بلدانهم وأراضيهم التي نشأوا فيها، متجهين إلى دول أخرى مختلفة عنهم بالعادات، والثقافات، والتقاليد الاجتماعية بشكل كبير. في الغالب يكون هذا الانتقال لغرض تحسين ظروف حياتهم المختلفة، سواء من خلال البحث عن فرص عمل افضل، أو للعيش في بيئة أكثر استقرارًا أو توفر خدمات أفضل. وعادة ما يواجه هؤلاء المهاجرون تحديات كبيرة تتعلق بالتكيف مع المجتمع الجديد، سواء على في اللغة، أو التقاليد، أو حتى أساليب الحياة اليومية. إذا كانت الإقامة في البلد الجديد دائمة، فإن الأفراد يجدون أنفسهم مجبرين على التكيف بشكل أعمق مع المجتمع، مما يتطلب منهم التأقلم مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية التي تختلف تمامًا عما كانوا عليه في بلدهم الأصلي. وتسمى هذه العملية، التي تنطوي على الانتقال من وطنهم إلى دولة أخرى بهدف الاستقرار بشكل دائم، "الهجرة". حيث ان الهجرة ليست مجرد انتقال جسدي، بل هي أيضًا انتقال ثقافي واجتماعي يتطلب تكيفًا مستمرًا من الأفراد ليصبحوا جزءًا من المجتمع الجديد.

وفقًا لتعريف الأمم المتحدة، الهجرة هي انتقال الأشخاص من منطقة إلى أخرى، وعادة ما تتضمن تغيير مكان الإقامة حتى لو كان لفترة قصيرة. هذا يشمل الأشخاص الذين لديهم مكان إقامة ثابت. لكن تحركات الرعاة الموسمية للبحث عن الماء والمرعى أو الزراعة المتنقلة لا تُعد هجرة، بل هي تحركات سكانية. كذلك، انتقال المسلمين لأداء فريضة الحج أو الرحلات اليومية بين المنزل والعمل (والتي تُسمى "التنقل اليومي") لا تعتبر هجرة لأنها ليست انتقالًا دائمًا[١].

**الهجرة الداخلية** تشير إلى انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة أو المجتمع. وتتميز هذه الهجرة بوجود تيارات متناقضة، حيث قد تشهد المناطق التي عادة ما تكون مصدرًا للهجرة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

جذبًا للسكان في نفس الوقت، بينما قد تضطر المناطق التي تستقطب السكان إلى فقدان جزء منهم إلى مناطق أخرى[٢].

**ثانياً : انواع الهجرة الداخلية**

١. **الهجرة من إقليم إلى آخر أو من ولاية إلى أخرى**، وكذلك من منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة، تحدث أحيانًا بين مناطق تتمتع بنفس الصفات الثقافية والحضرية. كما تشمل الهجرة القسرية التي تحدث نتيجة للأوضاع الاقتصادية أو الأمنية أو الحروب، وهي تعني الانتقال من مكان الميلاد ومكان الإقامة المعتاد من منطقة سجل مدني إلى أخرى. غالبًا ما تحدث هذه الهجرة بسبب العنف والاضطهاد الطائفي. وتعتبر الهجرة القسرية من أخطر أنواع الهجرة لما تترتب عليه من آثار اقتصادية وديموغرافية ضخمة تؤثر ليس فقط على منطقة الأصل بل أيضًا على منطقة الوصول. ومن أبرز خصائص الهجرة القسرية:

- تكون على شكل تيارات متقابلة تأخذ اتجاهات عكسية (مناطق طاردة قد تجذب نازحين في الوقت ذاته).
- تيارات كبيرة الحجم.
- تكون دفعات سريعة الانتقال.
- غير منظمة في أغلب الأحيان.
- تتم بشكل جماعي ضمن الأسر.
- قد تحدث من إقليم إلى آخر أو أحيانًا تتجاوز الحدود الوطنية[٣].

٢. **الهجرة من الريف إلى المدينة**

من أكثر أنواع الهجرة وضوحًا وأهمية، خاصة في الدول النامية، حيث تشكل تحديًا كبيرًا لهذه الدول، تشير البيانات إلى أن معدلات الهجرة الريفية قد ارتفعت بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة. هذه الهجرة قد تكون إما من ريف إلى ريف، وهي أكثر شيوعًا في البلدان التي يعتمد فيها معظم السكان على الزراعة مثل بعض دول أفريقيا والبرازيل والهند وباكستان في آسيا، حيث يهرب السكان من بيئتهم الريفية المتدهورة بحثًا عن ظروف أفضل. اذ تؤدي هذه الهجرة إلى زيادة الضغط على المناطق الريفية الهشة. أما الهجرة من ريف إلى مدينة داخل نفس البلد، فقد بدأت تظهر بشكل ملحوظ في الدول المتقدمة بعد الثورة الصناعية، حيث كانت المدن توفر فرصًا اقتصادية وخدمية أفضل من الأرياف. ومع مرور الوقت، وصل هذا النوع من الهجرة إلى مرحلة من الاستقرار في هذه الدول[٤].

٣. **الهجرة من الحضر إلى الريف**

تشير الهجرة من الحضر إلى الريف إلى انتقال السكان من المدن إلى المناطق الريفية، وهو نوع من الهجرة نادر الحدوث إلا في حالات استثنائية. ويعود ذلك إلى ما تتمتع به المدن من توفر الخدمات والبنية التحتية المتطورة، بالإضافة إلى تركيز المؤسسات الحكومية والأنشطة الاقتصادية المتنوعة فيها. مع ذلك، شهدت بعض المناطق هذا النوع من الهجرة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد أن قامت الحكومة بتشجيع الفلاحين من خلال شراء الغلات الزراعية بأسعار مرتفعة، خاصة محصول الشلب، مما دفع العديد من أبناء الريف للعودة إلى قراهم.

**يعرف التحضر** بأنه عملية انتقال السكان من جماعات تعتمد أساسًا على الزراعة إلى جماعات أكبر تتركز أنشطتها في مجالات الحكم والتجارة والصناعة أو الأنشطة المرتبطة بها. وتختلف سرعة التحضر من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. كما يتضمن التحضر أيضًا تغييرات في أساليب التفكير والسلوك التي تختلف عن تلك التي تسود في المناطق الريفية. وبالمجمل، ويمكن تعريف التحضر على أنه زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وهو ما يعكس عملية تركز السكان في المدن.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

**وتعرف المدينة** بأنها تجمع سكاني يشكل مركزًا للمؤسسات الحكومية والأنشطة التجارية والصناعية والمواصلات. كما تكون المدينة مركزًا للخدمات الصحية والتعليمية وأماكن الترفيه. غالبية سكان المدن يعملون في هذه المؤسسات. ويمكن تعريف المدينة على أنها أي تجمع سكاني يضم أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة، بالإضافة إلى مراكز المحافظات، بغض النظر عن حجمها(٥).

ولتحديد المهاجرين، يتم تصنيف السكان إلى مجموعتين رئيسيتين:

١. غير المهاجرين: وهم الأشخاص الذين تم إحصاؤهم في المكان الذي وُلدوا فيه.
٢. المهاجرين: وهم الأشخاص الذين تم إحصاؤهم في مكان مختلف عن مكان ولادتهم، وينقسم هؤلاء إلى فئتين:
   - المهاجرون الداخلون: وهم الأشخاص الذين وُلدوا في مكان آخر وتم إحصاؤهم في مكان آخر.
   - المهاجرون الخارجون: وهم الأشخاص الذين وُلدوا في مكان معين وتم إحصاؤهم في مكان مختلف(٦).

**ثالثاً : اسباب و دوافع الهجرة الداخلية**

شهدت الدول العربية عمومًا، والعراق بشكل خاص، منذ السبعينيات وحتى اليوم، تطورًا اقتصاديًا ملحوظًا نتيجةً لارتفاع عائدات النفط، مما أسهم في تسارع التحضر واتساع المدن، خاصة العواصم. فقد تضاعف عدد سكان العديد من المدن العربية خلال فترة تتراوح بين ١٠ إلى ٢٥ عامًا. ويرجع هذا النمو إلى عدة أسباب رئيسية، أبرزها:

أ) الزيادة الطبيعية في السكان، وتصاعد الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن.

ب) عدم قدرة الدول العربية والعراق على استيعاب أعداد كبيرة من الباحثين عن عمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما أسفر عن زيادة معدلات الفقر والبطالة(٧).

وتعود دوافع الهجرة إلى مجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها إلى عوامل طرد وعوامل جذب. أما بالنسبة لعوامل الطرد، فهي تنشأ نتيجةً لعدة مشكلات في المناطق الريفية، مثل:

١. الزيادة السكانية، التي تضع ضغطًا هائلًا على الأراضي الزراعية. على سبيل المثال، في الجزائر ومنطقة القبائل، تتجاوز الكثافة السكانية ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع، مما يحد من فرص العمل ويزيد من معدلات الفقر.
٢. انخفاض الدخل، مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة في المناطق الريفية ويخلق حالة من الفقر المستشري نتيجة للاختلال في التوازن بين عوامل الإنتاج (٨). فتعتبر الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي أحد أبرز هذه الدوافع. فنتيجة للركود الاقتصادي، يحدث انخفاض في مستويات المعيشة وعدم توازن اقتصادي واجتماعي بين المناطق، مما يدفع الأفراد إلى الانتقال بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. كما أن الاكتظاظ السكاني يزيد من عرض اليد العاملة، مما يخلق ضغطًا في سوق العمل ويعزز من تفشي البطالة، وبالتالي تزداد الرغبة في الانتقال إلى أماكن توفر فرص عمل أفضل(٩).
٣. ندرة الأراضي ورأس المال، حيث يؤدي قلة الأراضي الزراعية الخصبة، والاستخدام المحدود للتقنيات الحديثة، وقلة الأمطار، بالإضافة إلى تدني الأجور وارتفاع الكثافة السكانية، إلى تراجع الإنتاجية وقلة فرص العمل، ما يدفع الأفراد للبحث عن بدائل أفضل في المدن.
٤. صعوبة التسويق، وبطء تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية، مع نقص فرص العمل المؤهلة، ما يدفع الشباب نحو الهجرة بحثًا عن فرص أفضل لتحسين ظروفهم الحياتية.
٥. تدني مستوى الخدمات والمرافق الأساسية في المناطق الريفية، مما يزيد من الضغط على الأفراد ويساهم في رغبتهم في الانتقال إلى المدن، حيث تتوفر خدمات أفضل وفرص للعيش الكريم(١٠). لذا يسعى العديد من

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الأفراد إلى تحسين أوضاعهم السكنية والتمتع بخدمات متطورة، مثل الرعاية الاجتماعية والثقافية، والمرافق العامة المتنوعة، مثل المواصلات، التي تمثل عوامل جذب هامة في المدن الكبرى[١١] .

٦. ومن الأسباب الأخرى التي تدفع إلى الهجرة الداخلية هي الرغبة في تحقيق مكاسب سياسية واجتماعية، أو الهروب من الصراعات العشائرية والقبلية. كما أن البعض يسعى إلى التمتع بأوقات من الراحة والاستجمام، وإشباع احتياجاتهم الثقافية والبيئية [١٢].

إجمالًا، تعكس هذه العوامل التحديات العميقة التي تواجه الأفراد في المناطق الريفية، مما يدفعهم للهجرة بحثًا عن حياة أفضل في المدن. تتداخل هذه الأسباب وتتشابك مع عوامل أخرى، مما يجعل قرار الانتقال من منطقة إلى أخرى خيارًا محفوفًا بالدوافع المتعددة، ويسهم في تحسين مستوى الحياة للأفراد.

**رابعاً: الآثار المترتبة عن الهجرة الداخلية**

تترك الهجرة الداخلية تأثيرات كبيرة على التوزيع الجغرافي للسكان وتركيبهم العمري والنوعي والاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بالهجرة الريفية-الحضرية أن المهاجرين غالبًا ما يتمتعون بمستوى تعليمي أعلى، حيث تنخفض نسبة الأمية بينهم، وغالبًا ما يكونون من الذكور ومن الفئات العمرية المتوسطة، مما يعكس انتقائية هذه الهجرة. من بين الآثار المترتبة على التغير في حجم السكان، تبرز هجرة الفلاحين للعمل في الزراعة، مما يؤدي إلى إهمال بعض الأراضي الزراعية الخاصة بالمهاجرين وعدم استثمارها، نظرًا لانخفاض القوى العاملة المؤهلة في المناطق الريفية. وهذا يشكل عبئًا على القطاع الزراعي، ويؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي[١٣] .

**١- الآثار الديموغرافية للهجرة الداخلية:**

تؤدي الهجرة الداخلية إلى تأثيرات واضحة على حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي، بالإضافة إلى تغييرات في معدلات النمو السكاني وكثافتهم وتركيبهم العمري والنوعي والاجتماعي. يُلاحظ أن الهجرة تُحدث تحولات في المجتمع السكاني، مما يجعله أكثر ديناميكية وترابطًا مع التغيرات في حجم السكان، وتوزيعهم في الوحدات الجغرافية المختلفة. ومن خلال متابعة معدلات صافي الهجرة، يتضح وجود تيارين متناقضين في الحركة السكانية: الأول يتمثل في تراجع عدد السكان في المناطق المرسلة للمهاجرين، بينما الثاني يعكس زيادة عدد السكان في المناطق المستقبلة.

من الناحية الديموغرافية، تتميز الهجرة بالانتقائية، حيث يُلاحظ أن بعض الفئات السكانية تميل للهجرة أكثر من غيرها. ويُعتبر العمر من أبرز العوامل المؤثرة في هذه الانتقائية، إذ أن غالبية المهاجرين هم من فئة الشباب الذين يتمتعون بمرونة أكبر في التكيف مع البيئات الجديدة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، قد تنشأ استثناءات في حالة هجرة كبار السن أو هجرة الأسر بالكامل بين المحافظات العراقية. فيما يتعلق بالتركيب النوعي، فإن غالبية المهاجرين هم من الذكور، مما يؤدي إلى زيادة عددهم في المناطق المستقبلة وتناقصهم في المناطق الأصلية. أما بالنسبة للإناث، فإن هجرتهن غالبًا ما ترتبط بالزواج أو بهجرة الأسرة ككل [١٤].

**٢- الآثار الاقتصادية للهجرة:**

تؤدي الهجرة بشكل عام إلى استنزاف جزء كبير من القوى العاملة النشيطة والماهرة في مناطق الإرسال، مما يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة. حيث يتسبب نقص الأيدي العاملة في تراجع الإنتاج الصناعي، وبالتالي تزايد معدلات الفقر والتخلف في تلك الدول. كما تساهم الهجرة في ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستوى المعيشة للمهاجرين، مما يخلق ظروفًا اجتماعية غير مستقرة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

علاوة على ذلك، تؤدي الهجرة إلى إهدار جزئي للثروة البشرية، حيث ينخرط بعض المهاجرين في أعمال تتجاوز قدراتهم المهنية وتعليمهم، ما يُعَرض مهاراتهم للاستغلال غير الفعال.

أما في دول الاستقبال، فقد يشكل المهاجرون عبئًا اقتصاديًا على المجتمع، خصوصًا عندما تتزايد الأنشطة غير النظامية مثل البيع على الأرصفة وتنظيف السيارات في محطات الوقوف. إضافة إلى ما تسببه هذه الظواهر من تزايد الإنفاق العام لمعالجة الآثار السلبية المترتبة عليها، فقد ينخرط بعض المهاجرين في أعمال غير قانونية مثل تجارة المخدرات، السرقة، وتبييض الأموال، بحثًا عن دخل يسير. وفيما يتعلق بسوق العمل، يُعتقد أن المهاجرين الوافدين لا يتنافسون مباشرة مع السكان الأصليين على نفس الوظائف، لأنهم يقبلون بالأعمال التي يرفضها المحليون، والتي غالبًا ما تكون منخفضة الأجر، مرهقة، وغير مرغوب فيها اجتماعيًا، مثل العمل في المناجم، المطاعم، وأعمال البناء، مما يساهم في استغلالهم بشكل كبير في وظائف صعبة وغير مستقرة[١٥].

**٣- الآثار الاجتماعية للهجرة الداخلية:**

أثرت الهجرة الداخلية بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية، حيث تمثل أبرز الآثار في التعدي على الممتلكات العامة للدولة لاستخدامها كمساكن، مما أدى إلى تفشي ظاهرة السكن العشوائي. وقد أسهم ذلك في إحداث خلل في التخطيط الحضري للمدن، مما شوه منظرها العمراني والجمالي. وفقًا للإحصاءات الرسمية، بلغ عدد المساكن العشوائية في المحافظات العراقية (باستثناء محافظات الإقليم) نحو ٥٢١,٧٦٧ مسكنًا في عام ٢٠١٨، مع زيادة ملحوظة نتيجة النزوح الكبير من محافظة نينوى عام ٢٠١٤ بعد سيطرة داعش على المحافظة.

تجسد الهجرة الداخلية أيضًا في زيادة عدد الأطفال المتسربين من المدارس، حيث أظهرت الإحصاءات الرسمية أن ١٥.٢% من النازحين لم يتمكنوا من الالتحاق بمقاعد الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، ظهرت مشكلات اجتماعية أخرى مثل انتشار ظاهرة التسول، استغلال الأطفال في العمل، تزايد أعداد المتشردين، وانتشار ظاهرة أطفال الشوارع. هذه الآثار الاجتماعية تزداد حدة في المناطق المستقبلة للمهاجرين، مما يشكل تحديات كبيرة أمام المجتمع المحلي في توفير الدعم والرعاية اللازمة لهذه الفئات [١٦].

**المبحث الثاني: التخطيط الإقليمي المستدام كمدخل لتنظيم الهجرة الداخلية واستعمالات الأرض**

**اولا/ التخطيط المستدام لاستعمالات الأرض**

تزامن ظهور الثورة الصناعية وتطورها مع زيادة كبيرة في حجم المدن واتساعها أفقياً وعمودياً، نتيجة للهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، مما أدى إلى زيادة غير متوقعة في أعداد السكان. وقد أسهم هذا النمو السريع في ظهور العديد من المشاكل مثل انتشار الأحياء العشوائية، وتفاقم الأوبئة، وتداخل استعمالات الأراضي بشكل غير منظم. منذ تلك الفترة، بدأ الاهتمام بمشاكل استعمالات الأرض في التزايد، وتزايدت الدراسات المتعلقة بتوزيع الأراضي واستخداماتها، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليها، مع التركيز على تأثير هذه العوامل في اتجاهات نمو الأرض وتشكيلها، وكذلك في تحديد العوائق التي قد تترتب على هذا النمو.

أدت الثورة الصناعية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين إلى ضرورة الفصل بين استخدامات الأراضي، لاسيما بين المناطق السكنية والصناعية، وذلك بهدف حماية الأحياء السكنية من التلوث الناتج عن المصانع. منذ ذلك الحين، أصبح فصل الاستعمالات في التخطيط العمراني قاعدة أساسية، حيث تم تخصيص أراضٍ واسعة للمناطق السكنية مفصولة عن الأراضي المخصصة للتجارة أو الصناعة. عادةً ما يتم ربط هذه المناطق بواسطة شبكة من الطرق الرئيسية، مما يفرض على الأفراد الاعتماد على

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

السيارات للتنقل بين هذه المناطق. في العديد من البلدان، يضطر الأفراد إلى قطع مسافات طويلة يومياً لأداء الأنشطة اليومية البسيطة، مما يجعل الحياة تعتمد بشكل كبير على السيارة. هذا الوضع يعزل الفئات التي لا تمتلك سيارات، مثل الأطفال والمراهقين وكبار السن، عن المشاركة الفاعلة في المجتمع. كما أن الطرق التي تربط هذه المناطق تصبح مكتظة بالحركة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على إنشاء وتوسعة الطرق، إلا أن هذه الحلول لا تعالج المشكلة من جذورها، حيث أن فصل استعمالات الأرض هو العامل الرئيسي وراء الازدحام، وليس قلة الطرق.

يسهم تخطيط المدن في تحقيق التغيير المنشود في أنماط استخدام الأراضي، ويساعد في تقليل الاعتماد على السيارات، وبالتالي يسهم في تحقيق الاستدامة في استعمالات الأراضي والتنمية الحضرية. يتطلب ذلك تنفيذ سياسات تخطيطية تتضمن مزيجاً من الاستعمالات المتكاملة مع تطوير نظام فعال للمواصلات العامة. ومن أجل تقليل الاعتماد على السيارات، يجب أن تعتمد هذه السياسات على استراتيجيات شاملة للمواصلات تشمل سياسات مالية وتعليمية. من أهم السياسات الممكن تبنيها في إطار استخدامات الأراضي لتقليل المشاكل المرتبطة بها ما يلي:

١. إنشاء حزام أخضر يحيط بالمناطق الحضرية من أجل الحد من التوسع العشوائي.
٢. تطبيق سياسات الكثافة الحضرية لضمان الاستخدام الأمثل للأراضي الحضرية.
٣. تبني استراتيجيات مثل إنشاء القرى الحضرية والتجمعات الجديدة التي تجمع بين السكن والعمل والخدمات في نفس المناطق لتقليل الحاجة إلى استخدام السيارة.
٤. تشجيع التنمية التي تعنى باستخدامات الأرض المختلطة، بحيث تدمج الأنشطة السكنية، التجارية، الصناعية، الترفيهية، والخدمية ضمن نفس المناطق.
٥. دعم وسائل النقل البديلة وتشجيع المشي كوسيلة للتنقل بين الأنشطة، وذلك عبر تقليل المسافات بين استعمالات الأراضي المختلفة وتطبيق قاعدة "الخمس دقائق" التي تتيح للفرد الوصول إلى الخدمات الأساسية مشياً في غضون خمس دقائق.
٦. تبني سياسات لإعادة استخدام الأراضي بشكل فعّال، مع ضمان استغلالها على النحو الأمثل وعدم إهمالها أو تركها غير مستغلة [١٧].

**ثانيا: دور التخطيط الإقليمي المستدام في الهجرة**

يشهد العالم اليوم تناميًا في أهمية التخطيط الإقليمي بوصفه أداة استراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة وشاملة، وذلك نتيجة لتزايد التحديات الناتجة عن التحولات الديمغرافية، لا سيما تلك المرتبطة بالهجرة. فقد بدأت العديد من الدول بتبني التخطيط الإقليمي كوسيلة لترجمة الأهداف القومية إلى سياسات تفصيلية على مستوى الأقاليم، من خلال مواءمة خطط التنمية المحلية مع التوجهات الوطنية، وبما يساهم في تقليص التفاوتات الجغرافية والاجتماعية، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد والمشاريع بين الأقاليم المختلفة، وداخل الإقليم الواحد.

يلعب التخطيط الإقليمي دورًا محوريًا في تحقيق الاستدامة، إذ يُعد حلقة وصل حيوية بين مستويات التخطيط المركزية والمحلية، ويُستخدم كأداة لتوجيه الموارد نحو المناطق التي تشهد ضغطًا ديموغرافيًا نتيجة الهجرة، سواء الداخلية منها أو الخارجية. وتكمن أهمية هذا التخطيط في قدرته على الاستجابة للتحولات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال سياسات تنموية قائمة على مبادئ العدالة، الكفاءة، والمشاركة.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وعلى الرغم من أن أثر التخطيط الإقليمي قد يبدو محدودًا على مستوى الإقليم الفردي، إلا أن فعاليته الحقيقية تتجلى عند النظر إليه كجزء من شبكة وطنية متكاملة تسعى إلى تصحيح الاختلالات التنموية بين الأقاليم. وقد سعت الدول إلى ترسيخه بوصفه ركيزة من ركائز الحكم الرشيد، وأداة استباقية للتعامل مع المتغيرات المستقبلية، بما في ذلك المخاطر الاقتصادية والكوارث البيئية.

١- الإطار الاجتماعي، يسهم التخطيط الإقليمي المستدام في استيعاب المهاجرين من خلال:

- تنفيذ برامج تعليمية وتأهيلية موجهة لدمج المهاجرين في المجتمع المحلي.
- إنشاء مراكز اجتماعية تعزز المشاركة المجتمعية وتحفّز التنمية من القاعدة.
- تعزيز التماسك الاجتماعي عبر إشراك الأفراد – ومنهم المهاجرون – في صناعة القرار التنموي، بما يدعم الاستقرار ويعزز مفاهيم المواطنة والانتماء.

٢- المجال الاقتصادي، يظهر دور التخطيط الإقليمي في:

- الحد من البطالة والفقر بين السكان والمهاجرين عبر خلق فرص عمل وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية في مختلف الأقاليم، بما يحقق توازنًا في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.
- إعادة توزيع الدخل على المستوى الوطني بما يعزز الرفاه الاجتماعي ويحقق النمو المستدام.

٣- الجوانب البيئية والصحية، فإن التخطيط الإقليمي المستدام يركز على:

- تطوير برامج لحماية البيئة، وتقليل التلوث، وتعزيز الوعي البيئي لدى السكان، بمن فيهم الوافدون الجدد.
- دعم الخدمات الصحية على المستوى الإقليمي، مع التركيز على الصحة العامة والإنجابية، والتعامل مع التحديات الصحية الناتجة عن الكثافة السكانية والهجرة.
- تحقيق المشاركة المجتمعية الفاعلة في اتخاذ القرار البيئي والصحي، ضمن إطار تنمية محلية شاملة ومستدامة.

لذا إن التخطيط الإقليمي المستدام، في ظل تزايد تدفقات الهجرة، يمثل أداة حيوية لتحقيق التنمية الشاملة والتوازن بين الأقاليم، وهو يعزز قدرة الدول على التكيف مع التغيرات السكانية والبيئية، ويضمن استدامة الموارد ورفاه المجتمع بكل مكوناته، عبر توظيف استراتيجيات طويلة المدى مبنية على المشاركة، التكامل، والاستشراف المستقبلي [١٨].

**المبحث الثالث :- تجارب أبرز المدن حول العالم في استقطاب الهجرة الداخلية**

**أولا: أمريكا الشمالية - مونتريال وكالجاري بكندا**

**الدلائل:** سجلت مونتريال زيادة سكانية بنسبة ٢,٩% بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، في حين بلغت نسبة البطالة ٦,٧% بين السكان الأصليين، وارتفعت الى ١٥,١% بين المهاجرين، ما يعكس تفاوتاً في فرص العمل بين الفئتين، اما بالنسبة للشغور في كالجاري، فقد بلغ معدل النمو ٤,٧٦% في عام ٢٠١٧، بينما وصلت نسبة البطالة الى ٩%.

**عوامل الاستقطاب:** تتميز مونتريال بوجود جامعة مونتريال، إحدى أبرز المؤسسات الأكاديمية في كندا، إلى جانب توفر فرص عمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والصناعات المتقدمة، ما يجعلها وجهة جذابة للطلاب والمهنيين. في المقابل، تُصنّف كالجاري كخامس مدينة عالميًا من حيث خفض الضرائب، ما يعزز من جاذبيتها الاقتصادية. كما توفر كالجاري مجموعة من الأنشطة الترفيهية نظرًا لقربها من الجبال واعتدال مناخها، مما يسهم في رفع جودة الحياة للسكان.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

**المعوقات:** تواجه مدينة مونتريال معوقات اجتماعية واقتصادية تتمثل في تفاوت الدخل وصعوبة الوصول إلى سكن منخفض التكلفة، إضافة إلى محدودية فرص العمل المتاحة للأشخاص ذوي المهارات المحدودة. في المقابل، ورغم أن كالجاري تُعرف بانخفاض الضرائب، إلا أنها تواجه تحديات مرتبطة بزيادة تكلفة إنشاء وصيانة البنية التحتية، وذلك بسبب طبيعة طبوغرافيتها المعقدة، مما يؤثر على الاستدامة المالية للمدينة على المدى الطويل.

**السياسات:** تعكس السياسات في كل من مونتريال وكالجاري توجهات مختلفة نحو دعم المهاجرين وإدارة التنمية العمرانية. ففي مونتريال، يُعتمد على مكتب تكامل الوافدين الجدد كآلية لتعزيز اندماج المهاجرين، من خلال تحسين فرصهم في الوصول إلى الموارد والخدمات وفرص العمل. أما في كالجاري، فتُقدَّم إعانات إيجار للمهاجرين كجزء من الجهود لتخفيف العبء المالي عنهم، بالتوازي مع اعتماد سياسات لإدارة النمو العمراني في مركز المدينة، تهدف إلى تقليل التكاليف وتعزيز فعالية استخدام الموارد [١٩].

**ثانيا: الشرق الاوسط- دبي الامارات**

**الدلائل:** شهدت المدينة في عام ٢٠١٦ زيادة ملحوظة في معدلات الهجرة، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز النشاط الاقتصادي ورفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار عشرة أضعاف. هذا النمو يعكس الدور الإيجابي للهجرة في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير اليد العاملة وزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما أدى إلى ازدهار اقتصادي واسع النطاق.

**عوامل الاستقطاب:** تعدد فرص العمل بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية.

**المعوقات:** تواجه المدينة عددًا من المعوقات التي تؤثر على جودة الحياة والنمو المستدام، أبرزها ارتفاع تكلفة المعيشة الناتج عن تزايد تكاليف السكن والخدمات الأساسية، مما يشكل عبئًا على السكان، خصوصًا ذوي الدخل المحدود. بالإضافة إلى ذلك، يُعد تحسين البنية التحتية تحديًا رئيسيًا، حيث يتطلب تنسيقًا فعّالًا مع الإمارات أو المناطق المجاورة بهدف تخفيف الازدحام المروري وتعزيز سهولة الوصول إلى الخدمات، مما يستدعي تخطيطًا عمرانيًا متكاملًا ودعمًا استثماريًا مستدامًا.

**السياسات:** تعتمد المدينة مجموعة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية، من بينها توفير وحدات سكنية منخفضة التكلفة لتلبية احتياجات ذوي الدخل المحدود، مما يسهم في تقليل الفجوة السكنية. كما تشمل السياسات مراقبة الرسوم المتعلقة بالخدمات الأساسية مثل التعليم والتأمين الصحي، بهدف ضمان إمكانية الوصول إليها لجميع فئات السكان. وفي إطار التحول الرقمي، أُطلقت مبادرة "دبي الذكية" في عام ٢٠١٧، والتي تهدف إلى تطوير السياسات الحكومية من خلال تبني التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة والشفافية في تقديم الخدمات العامة [٢٠].

**ثالثا: عمان- الاردن**

**الدلائل:** تستضيف المدينة ما يقارب ٤٢% من سكان الأردن، مما يجعلها المركز الحضري الأكثر كثافة في البلاد. ورغم هذا التركز السكاني، تعاني المدينة من ارتفاع معدل البطالة الذي يبلغ حوالي ١٥%، ما يشكل تحديًا اقتصاديًا واجتماعيًا كبيرًا. كما يؤدي هذا الضغط السكاني إلى زيادة العبء على البنية التحتية والخدمات الأساسية، ويؤثر سلبًا على التخطيط العمراني وجودة الحياة، مما يستدعي تدخلات استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل.

**عوامل الاستقطاب:** تُعد العوامل الاقتصادية من أبرز عناصر الجذب نحو المراكز الحضرية، حيث تسهم فرص العمل المتوفرة في القطاعات الاقتصادية المتقدمة، مثل المراكز الابتكارية والخدمات المصرفية، في

ISSN–2536–0027

استقطاب الأفراد الباحثين عن تحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية. وتوفر هذه المراكز بيئة ديناميكية تدعم ريادة الأعمال وتنوع الوظائف، مما يعزز من جاذبيتها كمحاور للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

**المعوقات:** تواجه المدينة مجموعة من المعوقات التي تؤثر سلبًا على استدامتها وجودة الحياة فيها. فقد شهدت تكاليف الإيجار زيادة كبيرة بنسبة ١٧%، مما يزيد العبء على السكان، خاصة مع ارتفاع الطلب على المياه بنسبة ٤٠%. كما ارتفعت نسبة البطالة إلى ٣٠%، مما يفاقم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. إضافة إلى ذلك، تزايد الضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية نتيجة للنمو السكاني المتسارع، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين هذه البنية وتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

**السياسات:** تعتمد المدينة مجموعة من السياسات الهادفة إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز استدامتها. أولاً، تم تعزيز تنظيم سوق العمل ودعم الخدمات الصحية، بهدف توفير بيئة عمل أكثر تنظيمًا تلبي احتياجات السكان وتساهم في تحسين الصحة العامة. ثانيًا، تم التركيز على تحسين إدارة النفايات وتطوير البنية التحتية في الجانب الشرقي للمدينة، وذلك للتعامل مع التحديات الناتجة عن الزيادة السكانية المستمرة، بما يسهم في الحفاظ على البيئة وتلبية احتياجات السكان المتزايدة [٢١].

**رابعا: افريقيا- داكار بالسنغال**

**الدلائل:** تشهد المدينة نسبة مرتفعة من سكان الحضر، حيث تبلغ ٩٦.٥% من إجمالي السكان، مما يعكس التحضر الكبير في المنطقة. إلا أن هذا النمو السكاني يوازيه تحديات اقتصادية، حيث تصل نسبة البطالة إلى ١٦.٩% ويعاني ٣٨% من الأسر الفقيرة.

**عوامل الاستقطاب:** تنوع فرص العمل لكافة مستويات العمالة، سواء كانت تقليدية أو ماهرة.

**المعوقات:** تواجه المدينة عددًا من المعوقات التي تؤثر على جودة الحياة والاستدامة الحضرية، من أبرزها صعوبة توفير مساكن بأسعار ميسرة، مما يدفع بالفئات ذات الدخل المحدود إلى الانتقال نحو الضواحي، بعيدًا عن مراكز الخدمات والفرص الاقتصادية. كما تعاني المدينة من نقص في الخدمات التعليمية والصحية، وضعف في البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق ووسائل النقل. ويُضاف إلى ذلك وجود عجز في توفير المياه، ما يشكل تحديًا بيئيًا واقتصاديًا متزايدًا. علاوة على ذلك، يؤدي انتشار الباعة الجائلين في الأماكن العامة إلى إعاقة حركة التنقل والتأثير سلبًا على البيئة الحضرية، مما يستدعي تدخلات تنظيمية وإدارية فعالة.

**السياسات:** اعتمدت المدينة سياسات متعددة لمعالجة التحديات الحضرية، شملت تطبيق قانون تخفيض الإيجار لعام ٢٠١٤، وتقديم منح دراسية وتحسين الخدمات التعليمية، بالإضافة إلى تطوير القطاع الصحي، وتوسيع شبكات الطرق والمواصلات. كما نُقلت الباعة الجائلين إلى مناطق مخصصة، مع العمل على تحديد مواقع مناسبة للتنمية المستقبلية للمدن الجديدة، في إطار تخطيط عمراني مستدام[٢٢].

## النتائج:

١- التحولات الديموغرافية: الهجرة الداخلية تسببت في تغير توزيع السكان والخدمات، مما أدى إلى ازدحام في المدن ونقص في الخدمات بالمناطق الأخرى.

٢- البنية التحتية: البنية التحتية في المدن غير قادرة على استيعاب الزيادة السكانية، مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية.

٣- الاستدامة البيئية: النمو السكاني يضغط على الموارد الطبيعية ويزيد من التلوث.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٤- التخطيط الإقليمي المستدام: ضرورة إعادة النظر في استراتيجيات التخطيط لضمان التوزيع العادل للموارد وحماية البيئة.

**التوصيات**

١. إعادة هيكلة السياسات: تطوير سياسات تخطيط مرنة تتواكب مع التحولات الديموغرافية.
٢. توسيع نطاق التخطيط البيئي: إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام.
٣. البنية التحتية الذكية: تحسين شبكات النقل والمياه والطاقة باستخدام التكنولوجيا.
٤. اللامركزية: تعزيز دور الحكومات المحلية في اتخاذ قرارات التخطيط.
٥. المشاركة المجتمعية: إشراك المجتمعات المحلية في عملية التخطيط لضمان تلبيتها للاحتياجات الحقيقية.
٦. دعم المشروعات الصغيرة: تعزيز الاقتصاد المحلي في المناطق الريفية لتقليل الهجرة.
٧. التقييم المستمر: ضرورة تقييم استراتيجيات التخطيط لضمان فعاليتها مع التغيرات المستمرة.

**الهوامش**

[١] أسماعيل،احمد علي، اسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية، ط٨، دار الثقافة للنشر و التوزيع،١٩٩٧، ص٩٥.
[٢] الكرعاوي،سعد،الوفيات و الطبقات الاجتماعية، محاضرات في مادة علم اجتماع السكان، ص ٢
[٣] جدوع،فتحي سلمان،تحليل تأثير الهجرة الداخلية على تغير نمط السكن في بغداد، مجلة إكليل للدراسات الانسانية،المجلد الخامس،العدد الرابع،ج٢، ٢٠٢٤ ،ص١٠٨٠.
[٤] نزعي فاطمة و هاشمي الطيب،ظاهرة الهجرة الريفية و اسباب انتشارها و اثارها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية'٢٩(٢)، جامعة زيان عاشور بالجلفة،ص١٧٣.
[٥] جاسم،رنا عبد الحسن،الهجرة الداخلية واثرها على الوظيفة السكنية في مدينة النجف الاشرف(١٩٨٧-١٩٩٧)،مجلة العلوم الانسانية،كلية التربية-صفي الدين الحلي،ص٣٢٣.
[٦] نفس المصدر السابق ،ص٣٢٢.
[٧] حسام الدين زكي بنيان و عبد الله عبد الكريم الربيعي، نموج قياس الهجرة الداخلية و اثرها في العراق و دول عربية مختارة،مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٢، العدد(٣-٤ )، ٢٠١٤ ،ص٦٥
[٨] نفس المصدر،ص٦٦
[٩] محمد بلعيد وهويدي عبد الباسط، قراءة سوسيوغرافية حول ظاهرة الهجرة الداخلية اسبابها ودوافعها ودورها في النمو السكاني داخل المدن، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع،مجلد٦،العدد١، ٢٠٢٢. ص٢٥٩.
[١٠] حسام الدين زكي بنيانو عبد الله عبد الكريم الربيعي، مصدر سابق،ص٦٧.
[١١] محمد بلعيد وهويدي عبد الباسط، مصدر سابق،ص٢٥٩.
[١٢]نفس المصدر السابق، ص٢٥٩
[١٣] نفس المصدر السابق، ص ٢٦٣.
[١٤] عدنان علي حاجم و لطيف هاشم كزار الطائي،الهجرة الداخلية و أثارها في العراق،مجلة كلية التربية- جامعة واسط، مجلد ٥٤، العدد ٢ ، ص ٢٦٥.
[١٥] أومدور،ميساء، صورة الهجرة و انعكاستها في رواية (خرافة الرجل القوي) لبومدين بلكبير، رسالة ماجستير، جامعة ٨ماي١٩٤٥ قالمة، كلية الاداب،قسم اللغة و الأدب العربي،٢٠١٩،منشورة،ص٤١
[١٦] عدنان علي حاجم و هاشم كزاز الطائي ، مصدر سابق ، ص٢٦٦
[١٧] ادريخ،محمد عمر حافظ،استراتيجيات و سياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدمات الاراضي و المواصلات في مدينة نابلس، اطروحة ، منشورة ، جامعة النجاح الوطنية/كلية الدراسات العليا،٢٠٠٥، ص٣٢و٣٣و٣٤.
[١٨] مطانيوس مخول وعدنان غانم، ماهية التخطيط الاقليمي و تحدياته في التنمية المستدامة،مجلة علوم انسانية، العدد٤٦، السنة الثامنة،٢٠١٠، ص٤،٥

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الاربعون – حزيران ٢٠٢٥– ذي الحجة ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

[١٩] شيماء محمد حمدي دربالة و اسامة حلمي محمد، قياس الارتباط بين الهجرة الداخلية و التباين في مستويات العوامل التنموية للمحافظات المصرية بالفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ ، ص٩٧

[٢٠] نفس المصدر السابق، ص٩٧

[٢١] نفس المصدر السابق،ص٩٧

[٢٢] نفس المصدر السالبق، ص٩٨

## المراجع

١. ادريخ،محمد عمر حافظ،استراتيجيات و سياسات التخطيط المستدام و المتكامل لاستخدمات الاراضي و المواصلات في مدينة نابلس، اطروحة ، منشورة ، جامعة النجاح الوطنية/كلية الدراسات العليا،٢٠٠٥

٢. أسماعيل،احمد علي، اسس علم السكان و تطبيقاته الجغرافية، ط٨، دارالثقافة للنشر و التوزيع،١٩٩٧،

٣. أومدور،ميساء، صورة الهجرة و انعكاستها في رواية (خرافة الرجل القوي) لبومدين بلكبير، رسالة ماجستير، جامعة ٨ماي١٩٤٥ قالمة، كلية الاداب،قسم اللغة و الأدب العربي،٢٠١٩،منشورة،

٤. جاسم،رنا عبد الحسن،الهجرة الداخلية واثرها على الوظيفة السكنية في مدينة النجف الاشرف(١٩٨٧-١٩٩٧)،مجلة العلوم الانسانية،كلية التربية-صفي الدين الحلي،

٥. جدوع،فتحي سلمان،تحليل تأثير الهجرة الداخلية على تغير نمط السكن في بغداد، مجلة إكليل للدراسات الانسانية،المجلد الخامس،العدد الرابع،ج٢، ٢٠٢٤

٦. حسام الدين زكي بنيان و عبد الله عبد الكريم الربيعي، نموج قياس الهجرة الداخلية و اثرها في العراق و دول عربية مختارة،مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٢، العدد(٣-٤ )، ٢٠١٤

٧. دراسة أبو سالم، احمد اسماعيل محمود، الهجرة الداخلية بين الاقاليم التخطيطية المختلفة في مصر و علاقتها بالتنمية، مجلة أليكس للعلوم الزراعية(العربية)،المجلد ٦٤(٥)،٢٠١٩

٨. دراسة خلف،م.خ.،محمد،و.ن.،فضيل،ر.ع.،الهجرة الحضرية الداخلية باتجاه حي الرافدين في البصرة.مجلة مداد الاداب،المؤتمر الخاص بالجغرافية

٩. شيماء محمد حمدي دربالة و اسامة حلمي محمد، قياس الارتباط بين الهجرة الداخلية و التباين في مستويات العوامل التنموية للمحافظات المصرية بالفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦

١٠. عدنان علي حاجم و لطيف هاشم كزاز الطائي،الهجرة الداخلية و أثارها في العراق،مجلة كلية التربية- جامعة واسط، مجلد ٥٤، العدد ٢

١١. الكرعاوي،سعد،الوفيات و الطبقات الاجتماعية، محاضرات في مادة علم اجتماع السكان

١٢. محمد بلعيد وهويدي عبد الباسط، قراءة سوسيوغرافية حول ظاهرة الهجرة الداخلية اسبابها ودوافعها ودورها في النمو السكاني داخل المدن، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع،مجلد٦،العدد١، ٢٠٢٢.

١٣. مطانيوس مخول وعدنان غانم، ماهية التخطيط الاقليمي و تحدياته في التنمية المستدامة،مجلة علوم انسانية، العدد٤٦، السنة الثامنة،٢٠١٠

١٤. نزعي فاطمة و هاشمي الطيب،ظاهرة الهجرة الريفية و اسباب انتشارها و اثارها، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية دراسات اقتصادية٢٩(٢)، جامعة زيان عاشور بالجلفة